

الباب الثانى

الوضع فى مصر قبل الفتح



obeyikan.com

أوضاع مصر عشية الفتح الإسلامية

الوضع السياسى

كانت الأوضاع السياسية في مصر عشية الفتح الإسلامي مضطربة نتيجة قرون من الاستغلال الروماني والبيزنطي فقد اتصف الحكم الروماني لمصر بالتعسف، وبرع الرومان في ابتكار الوسائل التي تتيح لهم استغلال موارد البلاد ففرضوا على المصريين نظمًا ضريبية متعسفة شملت الأشخاص والأشياء والصناعات والماشية والأراضي، فضاق المصريون ذرعًا بها وقاموا بعدة ثورات ضد الحكم الروماني لعل أشهرها تلك التي قامت في عهد الإمبراطور ماركوس أورليوس (161 - 180م)، وتعرف بحرب الزراع أو الحرب البوكولية نسبة إلى المنطقة المعروفة باسم بوكوليا الواقعة في شمالي الدلتا، ولكن الرومان كانوا يقضون على هذه الثورات في كل مرة وبعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين شرقي وغربي، تبعت مصر الإمبراطورية الشرقية أو البيزنطية كان الحكم البيزنطي لمصر، مباشرًا ومستبدًا، يُدار بواسطة حاكم يُعينه الإمبراطور، لكن الحضور السياسي كان ضعيفًا، مما أدى إلى انعدام التوازن في العلاقة بين الحكم المركزي والشعب المصري وكان المظهر الوحيد للسيادة المركزية والإدارة التي تؤمن مصالح الدولة

الحاكمة، هو وجود مراكز عسكرية في المدن الكبرى، وبعض الحاميات المنتشرة في الداخل وكانت مصر، بوصفها مرتبطة مباشرة بالحكم المركزي، تتأثر بما كان يحدث في البلاط البيزنطي من صراعات ومؤامرات من أجل السلطة فتعرض المصريون لأشد أنواع المضايقات في عهد الإمبراطور فوقاس (602 - 610م)، فما اشتهر به عهده من المؤتمرات والاعتقالات، إنما حدد الإطار الخارجي الذي جرى في نطاقه من العوامل مما أدى إلى انتشار الفوضى والتفكك البطيء في الحكومة والمجتمع وقد تأثرت مصر بذلك، فامتلات أرض الصعيد بعصابات اللصوص وقطاع الطرق، وغزاها البدو وأهل النوبة واضطربت أوضاع مصر السفلى أيضاً وأضحت ميداناً للشغب والفتن والثورات بين الطوائف، التي كانت توشك في بعض الأحيان أن تتحول إلى حروب أهلية وانصرف الحكام إلى جمع المال لخزينة الإمبراطورية بغض النظر عن مشروعية الوسائل أو عدم مشروعيتها، فاضطربت مصر بنار الثورة وتعرضت الإمبراطورية في هذه الأثناء إلى كارثة خطيرة، إذ هُزمت عسكرياً في البلقان وآسيا الصغرى والشام، واجتاحتها الجيوش الفارسية الساسانية ثم شرع الفرس في غزو مصر، فسقطت الإسكندرية في أيديهم سنة 619م، ولم تلبث مصر كلها أن أضحت تحت حكمهم وشعر المصريون بحرية لم يعهدوها من قبل في ظل حكم فوقاس، ذلك

أنَّ الفُرس تركوا لهم أمر الحُكم على نحوٍ من اللامركزيَّة المألوفة في بلادهم، وأسقطوا عنهم كثيرًا من الأعباء التي كانت تُرهقهم وإن ظلّوا مُتعالين عليهم بوصفهم الطبقة الحاكمة وهكذا استهلَّ القرن السابع الميلاديّ والإمبراطوريَّة البيزنطيَّة تسيرُ في طريق الانحدار، ولم يُنقذ الموقف إلَّا ثورة حاكم أرخونيَّة إفريقية هرقل الأكبر، على حُكم فوقاس، وانحازت إليه مصر، ونجح هرقل في خلع فوقاس وتولّى ابنه هرقل الأصغر الحُكم وبفضل ما اتخذه من تدابير إصلاحية، عسكريَّة وإدارية، نهض لِقِتال الفُرس، واستردَّ ما فقدته الإمبراطوريَّة البيزنطيَّة على أيديهم، فاستعاد الشَّام ومصر وكان المصريّون يأملون أن يجدوا في الحُكم الجديد سيرًا أرفق بهم ممَّا كانوا يُعانونه من عسف فوقاس، وبأن يُكافأهم هرقل على مُساندتهم له، وألَّا يُرهقهم حُكمه والواقع أنَّهم لم يشعروا بخيبة أملٍ بالغة في بادئ الأمر، إذ ليس ثمة ما يدعو إلى الشك بأنَّ هرقل كان حريصاً على أن يستقطب المصريّين، وكان واليه على مصر نيقتاس يرى لزماً عليه أن يُجزئهم على ما قدّموه من خدمة للإمبراطوريَّة لكن سرعان ما خاب أملهم، فقد عاد الحُكم البيزنطي إلى سيرته الأولى من التعسّف، ممَّا أدّى إلى التّباعد بين الشعب وحُكّامه، كانت تُغذيه باستمرار المُحاباة القمعيَّة التي ارتبطت بآخر الحُكّام البيزنطيّين، ألا وهو المُقوقس، الذي سعى إلى تنفيذ برنامج هرقل

الهادف إلى تدعيم مركزية النظام بضرب المذاهب المتعارضة مع المذهب الرسمي للدولة.

الوضع الإداري

كانت مصر ولايةً رومانيةً تابعةً مباشرةً لروما منذ سنة 31 ق.م، حين استولى الرومان عليها وقضوا على حكم آخر سلالةٍ فرعونيةٍ فيها، وهي السلالة البطلمية الإغريقية، واتخذها الإمبراطور أغسطس قيصر مخزنًا يمدُّ روما بحاجتها من الغلال وفي سنة 381م جعلت مصر أبرشيةً مستقلةً وتنصُّ وثيقة الكرامات العرضية أنَّ الأبرشية كان يحكمها فيقار واتبعت ولاية الشرق الإمبراطورية، وضمت ست مقاطعات، وظلت مصر تحت الحكم الروماني ما يزيد على أربعة قرون ففي سنة 395م انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين شرقي وغربي وعلى الرغم من استمرار فكرة وحدة الإمبراطورية، فقد حكم إمبراطوران معًا، واحد في الشرق وآخر في الغرب وفي سنة 476م سقط القسم الغربي في أيدي البرابرة الجرمان في حين نجا القسم الشرقي الذي عُرف بالإمبراطورية البيزنطية، وعاصمته القسطنطينية وكان شمال أفريقيا ومن ضمنها مصر تابعة لهذه الإمبراطورية من خلال ما كان يُعرف بأرخونية إفريقية، إلا أنَّها بظروفها السياسية والدينية، تُعدُّ امتدادًا طبيعيًا للشَّام

مع بعض الاختلاف في المدى الذي ترتبط فيه بالحكم المركزي في القسطنطينية. فقد وُحِّدَت بينهما الديانة المسيحية، ولكن وفقًا لعقيدة ومذهبٍ مُخالفٍ لعقيدة الإمبراطورية الرسمية.

الوضع الاقتصادي

كانت مصر إحدى أغنى ولايات الإمبراطورية البيزنطية إن لم تكن أغناها مألًا وزرعًا وخيرات وكانت بيزنطة تراها مصدرًا هامًا للشراء كما كان الحال زمن الرومان، وقد اعتمد الروم على مصر لتزويد الإمبراطورية بالخُبوب كما فعل أسلافهم ولم يقتصر ثقل مصر الاقتصادي على إنتاج الخُبوب، بل تعدَّاهَا إلى صناعة الزُجاج والتعدين وورق البردي والكثير من المُنتجات الصناعية الأخرى، إلى جانب الصناعات المُتعلِّقة بالذهب والفضَّة والنُّحاس والبرونز؛ بالإضافة إلى تجارة التوابل من الهند والبُخور من الحجاز واليمن والأحجار الكريمة من فارس والأخشاب من الشَّام والعاج من جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، عبر أساطيلها المُنتشرة عبر البحر الأحمر وفُروع النيل، وقوافلها عابرة الصحاري وقد اعتُبرت أرض مصر خلال الحقبين الرومانية والبيزنطية صمام الأمان لغذاء العالم وسلَّة طعامه وفاكهته، إذ كانت تُصدِّر لروما وحدها 11 مليون أردب من القمح، وكانت قادرةً على

إطعام جميع ولايات العالم الرومي، لدرجة جعلت البيزنطيين يفرضون على المصريين من عهد قسطنطين الأول ضرائب غذائية وأشهرها ضريبة القمح والشعير والفول والكتان والزيتون وكانت تجمع لصالح جيش روما وكان النظام الضريبي الذي فرضه الروم في مصر نظاماً جشعاً وصارماً شمل كل الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والتجارة، وكانوا دائماً ما يُغيرون قوانينهم الضريبية والمالية وطرق جمع الضرائب حسب الظروف من أجل إحكام قبضتهم على البلاد وكان من ضمن هذه الضرائب ضريبة الأثونا المدنية وكانت عبارة عن كميات من القمح وباقي المحاصيل تُشحن من مصر إلى القسطنطينية حسب احتياجاتها وكان يُطلق على هذه الشحنة الشحنة السعيدة وكانت الكمية المُرسلة من الشحنة الغذائية تصنع حوالي 80,000 رغيف خبز يومياً وخلال الفترة الممتدة من سنة 284م حتى 642م، كانت ضريبة الأثونا المدنية تُدفع لكنائس الإسكندرية على شكل كميات من القمح، حتى جاء الإمبراطور جوليان وألغى الضريبة وكانت الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية تُجبي حسب منسوب النيل، وكان للقرى خزانة للضرائب تتصل بها إدارة للحسابات لتحديد المصروفات والجبايات يُشرف عليها موظف حكومي رومي، يُنَاط به إعداد القوائم الخاصة بالضرائب، وإثبات أسماء أهل القرية، وما أداه كل منهم من الضرائب

وقد كتب المؤرخ اليهودي فيلون السكندري يصف حال المصريين في ظل النظام الضريبي الرومي، فقال أنَّ جُباة الضرائب كانوا يستولون على جُثث أولئك الذين عجزوا عن سداد الضرائب خلال حياتهم، ثمَّ أدركهم الموت، حتَّى يُكرهوا أقربائهم على دفع الضرائب المتأخرة عليهم؛ استنقاذاً لجثثهم، كما ذكر أنَّ الزوجات والأطفال وغيرهم من الأقرباء كانوا يُحشرون إلى السجون، ويُصَبُّ عليهم التعذيب حتى يعترفون بمكان المفلس الهارب، فكان يحدث أن يهرب الأهالي من مُدن برمتها بحال أفلس مُعيلهم.

الوضع الديني

كان أغلب المصريين قبل الفتح الإسلامي يُدينون بالمسيحية، ومنهم قلة تُدين باليهودية وكانت مصر في طليعة البلدان الشرقية التي تسربت إليها المسيحية في القرن الأوّل الميلادي، وانتشرت تدريجيًا في جميع أنحاء البلاد في القرن الثاني أمّا اليهود فوجودهم في مصر قديم، يرجع إلى زمن النبي يوسف وفقًا للمعتقدات الإبراهيمية، وقد وردت قصة انتقالهم إليها وخروجهم منها في التوراة والقرآن، لكن جُمهرة من اليهود عادت إلى مصر آتيةً من فلسطين خلال العهد البطلمي، فاستوطنت الإسكندرية وضواحيها وكان لهم جاليات أخرى في بعض

مُدن الصعيد، والفيوم، كما كان في البهنسا جالية يهودية كبيرة وكانت تُقيم في حيٍّ خاصٍّ بها وتحول كثيرٌ من اليهود إلى المسيحية، مع احتفاظهم بأسمائهم القديمة وتُشير بعض أوراق البردي إلى أنَّ كثيرًا من اليهود في العصر البيزنطي كانوا يشتغلون بالتجارة ويُلاحظ أنَّ المصادر التاريخية القديمة والحديثة قلما تُشير إلى اليهود في مصر في ذلك العصر، ولعلَّ سبب ذلك هو ما ساد هذا العصر من خلافاتٍ مذهبيةٍ ودينيةٍ وسياسيةٍ، ولاشكَّ أنَّ اليهود كانوا حريصين على أن يبتعدوا عن هذه الخلافات ليُمارسوا حياتهم الدينية ونشاطهم الاقتصادي بهُدوءٍ وتاريخ المسيحية في مصر يبدأ بهجرة العائلة المقدسة إليها هربًا من ظُلم حيرود الأول ملك اليهودية، وبعدها بسنوات أقبل بعض الحواريين إلى مصر داعين الناس إلى ترك عبادة الأوثان وعبادة الله، وأقبل الحواري مرقس، فأنشأ الكنيسة المرقسية في الإسكندرية، التي انتقلت إليها زعامة المسيحية لاحقًا، وفيها كتب إنجيله وقد تعارضت التعاليم المسيحية مع المفاهيم الرومانية المتعلقة بتأليه الإمبراطور وعبادته، ورفض النصارى الخدمة في الجيش الروماني، واتخذوا الأحد أول أيام الأسبوع ليكون فرصةً لمباشرة طُقوسهم الدينية، لذلك رأت الحكومة الرومانية أنَّ اعتناق المسيحية جرّم في حق الدولة، وعدّت النصارى فئةً هدامةً، تُهدد أوضاع الإمبراطورية وسلامتها، فمنعت اجتماعات

النصارى، ونظمت حملات الاضطهاد ضدهم بدأت هذه الحملات ضدّ نصارى مصر أثناء حكم الإمبراطور سبتيموس سيفيروس 193 - 211م وظلّ هؤلاء يتعرّضون لاضطهاد كبير، وتسامح قليل إلى أن تولى دقلديانوس (284 - 305م) عرش الإمبراطورية، حيث بلغ اضطهاد النصارى حدّه الأقصى قاوم المسيحيّون في مصر هذا الاضطهاد بقوة وعناد، وقد انبثقت عن هذه المقاومة حركة قوميّة أخذت تنمو تدريجيّاً، وليس أدلّ على ذلك من أنّ الكنيسة القبطيّة بدأت تقويمها، الذي سمّته تقويم الشّهداء، بالسنة الأولى من حكم دقلديانوس نتيجة لما خفف الاضطهاد من أثر كبير في نفوس المصريين تحسّن وضع النصارى في مصر بعد أن اعترف الإمبراطور قسطنطين الأوّل بالمسيحيّة ديناً مسموحاً به ضمن الديانات الأخرى في الإمبراطورية، بموجب مرسوم ميلانو الشهير سنة 343م، ثمّ بعد أن أصبحت المسيحيّة الدين الرسمي الوحيد للإمبراطورية في عهد الإمبراطور ثيودوسيوس الأوّل (379 - 395م) لكنّ مصر لم تنعم طويلاً بهذا النصر الذي أحرزته المسيحيّة، إذ ثار الجدل والنزاع منذ أيام قسطنطين الأوّل بين النصارى حول طبيعة المسيح، وقد تدخّل قسطنطين الأوّل في هذه النزاعات الدينيّة البحتة وعقد مجمع نيقية سنة 325م من أجل ذلك، وناقش هذا المجمع مذهب القس آريوس السكندري، الذي أنكر صفة الشبه بين الأب والابن، وعدّ

أنَّ «ابن الله» ليس إلّا مخلوقاً، فأنكر بذلك ألوهية المسيح، وتقرّر بطلان مذهبه والإعلان عن أنّ الابن من جوهر الأب نفسه.

واتّخذ معظم الأباطرة الذين جاؤوا بعد قُسطنطين الأول موقفاً عدائياً من مُعتقدات النصارى في مصر، ممّا أدّى إلى احتدام الجدل والنزاع الديني بين كنيسة الإسكندرية والقُسطنطينية، وقد بلغ أقصاه في منتصف القرن الخامس الميلاديّ حينما اختلفت الكنيستان حول طبيعة المسيح فاعتقدت الكنيسة القبطية بأنّ للمسيح طبيعة إلهية واحدة (مونوفيزية)، وتبنّت كنيسة القُسطنطينية القول بثنائية الطبيعة المُحدّدة في مجمع خلقدونية، ورأت أنّ في المسيح طبيعة بشرية وطبيعة إلهية، وتبنّت هذا المذهب ليكون مذهباً رسمياً للإمبراطورية، وأنكرت نحلة المونوفيزيتين، وكفّروا من قال بأنّ للمسيح طبيعة واحدة، كما حرّموا ديسقوروس بطريرك الإسكندرية حرماناً كنسياً لم يقبل ديسقوروس ولا نصارى مصر ما أقرّه مجمع خلقدونية وأطلقوا على أنفسهم إسم الأرثوذكس أي أتباع الديانة التقليدية الصحيحة، وعُرفت الكنيسة المصرية منذ ذلك الوقت باسم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ومال المصريون إلى الانفصال عن الإمبراطورية، فأعلنوا التمرد، وكانت أولى مظاهره إلغاء كنيسة الإسكندرية استخدام اللغة اليونانية في طقوسها

وشعائرها واستخدمت بدلاً منها اللغة القبطية وسُرعان ما تطوّرت الأمور في الإسكندرية إلى قلاقل دينية عنيفة اتخذت صفة الثورات الوطنية، تعرّض خلالها المصريون لأشد أنواع الاضطهاد ولم تقمعهما السلطات إلا بعد أن أراقت دماء كثيرة وعندما استولى هرقل على الحكم، رأى أن يُنقذ البلاد من الخلاف الديني، وأمل المصريون بانتهاء عهود الاضطهادات وإراقة الدماء، لكنّ النتيجة جاءت مخيبة للآمال مرّة أخرى، إذ عهد هرقل بالرناسة الدينية والسياسية في مصر للمقوقس، وطلب منه أن يحمل المصريين على اعتناق مذهب جديد مُوحّد يُوفّق بين المذهبين الخلقدونى والمونوفيزي، هو المذهب المونوثيلستي، غير أنّ كنيسة مصر رفضت هذا المذهب رفضاً قاطعاً، فاضطرّ المقوقس للضغط على المصريين وخيرهم بين أمرين: إمّا الدُخول في مذهب هرقل الجديد وإمّا الاضطهاد وقبل أن يصل الحاكم الجديد إلى الإسكندرية سنة 631م هرب البطريك القبطي بنيامين الأوّل، توقّعاً لما سيحلّ به وبطائفته كان هذا القرار نذيراً أزعج المصريين وأفرع رجال الدين منهم، خاصّة أنّه كان لهذا البطريك مكانة مُحبة بين الأهالي ولجأ المقوقس إلى البطش والتعذيب، وقاسى المصريون جميع أنواع الشدائد فيما سُمي بالاضطهاد الأعظم الذي استمرّ عشر سنوات، ممّا كان له أثرٌ في سهولة فتح

المسلمين لمصر حيث وقف السكّان، بشكل عام، على الحياد في الصراع الإسلامي - الرومي على مصر.

الوضع العسكري

ترك الروم في مصر حاميةً عسكريّةً كبيرةً لحمايتها ودفع الأخطار عنها بوصفها إحدى أهم الولايات وأثرها، ولأنّ انسلاخها عن الإمبراطوريّة من شأنه أن يؤثر سلبيّاً عليها وتشكلت الحامية العسكريّة الروميّة في مصر من ثلاث فرق مُوزّعة على الأقاليم الثلاثة: واحدة في الإسكندريّة، والاثنان الأخريان في سائر القطر المصري؛ إلى جانب تسع سرايا: ثلاث في الإسكندريّة، وثلاث على الحدود الحبشيّة في أسوان جنوب مصر، وثلاث في سائر أنحاء القطر المصري فضلاً عن ثلاث وحدات من الفرسان مُعيّنة في مناطق الخطر وانقسمت القوّات العسكريّة في مصر إلى عدّة فرق هي: فرقة الأتباع، ويجري تجنيد أفرادها عن طريق الإلزام أو التطوّع أو الوراثة لأبناء الجنود المُسرّحين؛ جيشُ الحدود أو الأطراف؛ وهي الفرقة التي تُربط على الحدود الغربيّة والجنوبيّة، وتقوم بحراسة الحدود وتُربط في القلاع؛ وفرق جيش المُعاهدين وتتألف من الجرمان والمُغامرين الوافدين من خارج حدود الإمبراطوريّة، ويتولّى قيادتهم قادة مُعينون من قبل الإمبراطور نفسه

وزيد على هذه الفئة الجند المأجورين الذين استخدمهم بعض كبار الملأك للحراسة الخاصة وقد اشترطت الحكومة البيزنطية أن يتفرغ الجنود المرابطين في مصر للقتال فقط دون غيره، وحرمت عليهم القيام بالأعمال التجارية ولم يكن في بداية الأمر يُسمح للمصريين بالانخراط في الخدمة العسكرية، ولكن عدل عن هذه السياسة وسُمح لهم بدخول الجيش إما بالتطوع أو الاقتراع أو الوراثة تراوح عدد عناصر كل وحدة من وحدات الجيش البيزنطي في مصر بين 300 إلى 500 جندي، بينما تراوح عدد الجيش بالكامل بين 25 إلى 30 ألف جندي، يرأس قيادة كل وحدة منها قائد يُسمى التريپون عرّب إلى أرطبون، بينما الدوق هو القائد الأعلى للكتائب المرابطة في إقليمه، وبذلك خضعت الجيوش في مصر لقيادة خمسة أذواق وعلى الرغم من ضخامة الحامية العسكرية في مصر إلا أنها عانت من عيوب متعددة، فقد كان هذا الجيش مجرد أداة لقمع الشعب ومساعدة الشرطة في تحصيل الضرائب وإخماد الثورات ضدّ الحكم الرومي، كما أنّ جنوده لم يكونوا على تدريب جيد بسبب مرابطتهم في مصر على الدوام وعدم خوضهم الحروب، ونتيجة لما كان يتمتع به المجند من امتيازات في مقدّماتها الإعفاء من الضرائب، فقد أصبح الالتحاق بالجنديّة وسيلة للهروب من وطأتها على المواطنين، فتطوّع الكثير من الفلاحين وأصحاب المهن ممّا جعل الجيش يتكوّن من

عناصر ردينة ليس لها علاقة بالجندية أضف إلى ذلك فإن القيادة العسكرية لم تكن موحدة، الأمر الذي جعل كل دوق يواجه ما تتعرض له دوقيته من أخطار مُنفردًا، وغالبًا ما تقاتل هؤلاء مع بعضهم البعض تحقيقًا لمصالحهم الشخصية، كما أن روح الولاء لبيزنطة كانت مُنعمة تقريبًا عند المصريين، كما أدى تغلغل النزاعات الطائفية بين صفوف الجيش إلى عدم ترابطه وتناغمه.

دوافع فتح مصر

يرتبط فتح مصر بأهميتها السياسية والاقتصادية، لما لديها من خصائص وما تُوفّره من إمكانيات على جانب كبير من الأهمية ويروي ابن عبد الحكم أن عمرو بن العاص أشار على عمر بن الخطاب بفتحها وقال: إِنَّكَ إِنْ فَتَحْتَهَا كَانَتْ قُوَّةً لِلْمُسْلِمِينَ وَعَوْنًا لَهُمْ، وَهِيَ أَكْثَرُ الْأَرْضِ أَمْوَالًا وَأَعْجَزَهَا عَنِ الْقِتَالِ وَالْحَرْبِ وَالْمَعْرُوفِ أَنَّ عمرو كان قد سافر إلى مصر في الجاهلية للتجارة، فوقف على معالمها وعلى أوضاعها الداخلية، خاصةً النزاع الديني بين البيزنطيين الحاكمين وبين الشعب المصري الذي يُخالفهم في المذهب، وظنَّ أن المصريين سوف يمتنعون عن مُساعدة الحاميات العسكرية البيزنطية المنتشرة في مصر إذا هاجمها المسلمون، ممَّا زاده اقتناعًا بما يظنُّه ما تناهى إلى أسمع

المصريين عن سياسة المسلمين المتسامحة في الشام واجتمع عمرو بن العاص بعمر بن الخطاب في الجابية حين جاء إلى الشام ليتفقد أحوالها بعد طاعون عمواس، وعرض عليه فتح مصر وطلب السماح له بالمسير إليها وهنا تظهر لأول مرة في المصادر العربية والإسلامية فكرة فتح مصر وكأنها فكرة طارئة عنت لعمرو بن العاص الذي كان يسعى للحصول على ميدان جديد يظهر فيه نشاطه، وحسنها للخليفة عمر وتجرى بعض المصادر أن فكرة فتح مصر تعود إلى عمر بن الخطاب نفسه الذي أمر عمرو بالمسير إليها والواقع أن فتح مصر أضحي ضرورة بعد فتح الشام وقد أثارت هذه البلاد إهتمام المسلمين الجدي بعد أن وقفوا على أوضاعها السياسية والاقتصادية والدينية المتردية، ذلك أن تطلعات عمرو بن العاص ومن خلالها عمر بن الخطاب تكمن في فتح مصر وضمها إلى الدولة الإسلامية من خلال هذا الواقع ويمكن حصر الدوافع الإسلامية لفتح مصر في ثلاث نقاط:

الدافع الديني: وهو ضرورة نشر الإسلام في مصر وأفريقيا، وقد سبق للمسلمين في عهد النبي محمد دعوة الموقس إلى الإسلام سلمياً، وعاود أبو بكر الصديق دعوته بعد أن تولى الخلافة، فأرسل إليه الصحابي حاطب بن أبي بلتعة مرة أخرى، وفي عهد عمر بن الخطاب

أرسل إليه كعب بن عُدي بن حنظلة التنوخي، فما كان من المُقوقس إلا أن اكتفى بالرد الحسن وكانت الدعوة إلى الإسلام في رُبوع مصر مُستحيلة دون المُواجهة مع الروم إلى جانب هذا، ثُمَّثل مصر مكانةً كبيرةً لدى المُسلمين بسبب ذكرها عدّة مرّات في القرآن، وارتباطها بأحداثٍ محوريّة وبأشخاصٍ يجلُّهم المُسلمون، وفي مُقدمتهم النبيّين يُوسُف وموسى، وهاجر أم النبيّ إسماعيل، وماريّة القبطيّة زوجة الرسول، هذا إلى جانب تبشير النبيّ مُحمّد للمُسلمين بفتحها وتوصيته بأهلها خيرًا، فكان من شأن كل ذلك جعل المُسلمين حريصين على ضمّها إلى دولة الخِلافة التليدة.

الدافع العسكري: ثُمَّثل مصر امتدادًا طبيعيًا للشّام التي فتح المُسلمون أغلبها، وقد انسحب إليها الأرطبون صاحب بيت المقدس لإعادة تنظيم صفوفه واسترجاع الشّام مرّة أخرى، الأمر الذي جعل المُسلمين يُسارعون في دُخول مصر، وأيضًا كان من شأن الاستيلاء على ما في مصر من ثُغورٍ وسُفن أن يُمكن المُسلمين من إخضاع مدن الشّام الشماليّة الواقعة على البحر المُتوسّط، ففتح مصر ضرورة حربيّة مُلحّة تكميلًا لفتح الشّام، وأيضًا خوفًا من أن يُهاجم البيزنطيون دار الخِلافة في الحجاز عن طريق البحر الأحمر، وأيضًا حاول البيزنطيون استرداد الشّام

من المسلمين مرّة أخرى وعرقلة توجههم جنوباً فهاجموهم من شمال الشّام فشعر المسلمون أنهم مُحاصرون بين قُوات بيزنطة في آسيا الصُغرى وقُواتهم في مصر. وأيضاً قلّة التحصينات بِمصر جعل مُهمّة الفتح سهلة وكان أغلب المُشاركين في الفتح من قبيلتيّ غافق وعك اليمينيتين وكان لديهم مهارة في قتال الحُصون السّاحليّة، واشتركوا مع عمرو بن العاص في فتح الحُصون بالشّام، كما كانوا على دراية ببناء المُدن والزراعة.

الدافع السياسي والاقتصادي: تجمّع لدى المسلمين معلوماتٌ تُفيد بأنّ الأوضاع الاقتصاديّة في مصر كانت مُتردية وكانت ثروات البلاد تذهب إلى القُسطنطينيّة، وأيضاً أوضاع المصريين الذين كانوا يعانون من الاضطهاد الديني المذهبي من قبل البيزنطيين، وأدركوا أنّ ضم مصر إلى دولة الإسلام سيُنعش اقتصاد المسلمين ويُضعف البيزنطيين، لا سيّما مع ازدياد الضغط الاقتصادي على المُجتمع الإسلامي في بلاد العرب نتيجة حركة الفُتوح الواسعة، لذلك كان فتح مصر ضرورة اقتصاديّة ملحّة.

وكان عُمر بن الخطّاب يتخوّف دائماً من مُتابعة الزحف قبل أن يُرسخ المسلمون أقدامهم في المناطق التي فتحوها في العراق والشّام، خاصّةً

بعد عام الرمادة وطاعون عمواس سنة 18هـ - 639م، حيثُ قضى عشرات الألوف من الجوع والوباء ثمَّ اقتنع بفكرة عمرو بن العاص بضرورة الزحف من الشَّام إلى مصر، كما اقتنع بعدها بقليل بضرورة الزحف من العراق إلى فارس. فعهد إليه بقيادة العملية وطلب منه أن يجعل ذلك سرًّا وأن يسير بجُنده سيرًا هنيئًا وهكذا سار عمرو بن العاص إلى مصر مُخترقًا صحراء سيناء ومُتخذًا الطريق الساحلي، ومع ذلك بقي عُمر بن الخطَّاب مُترددًا، حتَّى يبدو أنَّه عدل عن موقفته فأرسل كتابًا إلى عمرو بن العاص وهو برفح فلم يستلمه ويقرأه إلَّا بعد أن دخل حُدود مصر ويعتقد البعض أنَّ تلك كانت حيلةً بارعةً جعلته يزحف نحو مصر دون أن يُخالف أمر الخليفة وقيل أنَّ عمرو بن العاص سار إلى مصر من تلقاء نفسه، ثمَّ استأذن عُمر بن الخطَّاب، وقيل لم يستأذنه، فغضب عليه وأرسل إليه الكتاب المذكور، فلم يقرأه إلَّا بعد دُخوله مصر، كما قيل أنَّ الكتاب وافاه وهو بالعريش داخل حُدود مصر.